الديار
AD-DIYAR
الخميس ١٢-٠٦-٢٠٠٨ العدد ٦٩٩٥

وزارتا المال والاتصالات تقران نظام ادارة اموال الهيئة المنظمة للاتصالات

قررت وزارة الاتصالات ووزارة المال نظام ادارة اموال الهيئة المنظمة للاتصالات (TRA) فيما رأت وزارة المال ان النظام يتجاوز بحداثته وتطوره قانون المحاسبة العمومية، واكدت انه ينسجم ويتوافق مع احكام قانون الاتصالات رقم ٤٣١ الصادر في ٢٢ تموز ٢٠٠٢، ومع المرسوم رقم ١٤٢٦٤ تاريخ ٤ آذار ٢٠٠٥، والمتعلق بالتنظيم الاداري والمالي للهيئة وتطبيقا دقيقا لاحكامه.

وقال رئيس مجلس ادارة الهيئة ومديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة، في بيان صادر امس ان النظام مثال يحتذى يمكن للمؤسسات العامة والهيئات الرسمية الاخرى اعتماده، واخذه في الحسبان لدى تطوير القوانين والتشريعات الموجودة حاليا في لبنان، بالنظر الى تمتعه بافضل شروط الشفافية والفعالية والمحاسبة، مضيفا ان المشروع يتوافق مع اهم واحدث المعايير العالمية المعاصرة.

ورأت وزارة المال ان نظام ادارة اموال الهيئة، ينسجم مع احكام قانون المحاسبة العمومية في معظم احكامه، اضافة الى انه جاء ملائما لهيكل الهيئة الادارية وللغاية من انشائها، ومستجيبا لمتطلبات ومستلزمات النشاط فيها.

واشارت الى ان النظام جاء متطورا وحديثا لجهة:

- اعتماد قواعد المحاسبة الوطنية (التصميم المحاسبي العام) ومعايير المحاسبة في القطاع العام.
- اعتماد النظام المحاسبي على اساس الاستحقاق، مماثل لقواعد المحاسبة في القطاع الخاص.
- اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية.
- اعتماد التقارير المالية الشهرية والسنوية.
- اعتماد البيانات المالية والمحاسبية المعتمدة في القطاعين العام والخاص في الوقت نفسه.
- اخضاع الحسابات لنظام التدقيق الداخلي والخارجي المستقل.

وقالت وزارة المال ان النظام يتجاوز بحداثته وتطوره قانون المحاسبة العمومية، واقترحت تطوير هذا القانون وتحديثه ليصبح متوافقا مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراقبة على ادارة الاموال العمومية.

ولفتت الوزارة اخيرا، الى ان اعتماد طريقة استدراج العروض كما هي مبينة في النظام تؤمن السرعة والمدونة والشفافية في اعمال التلزيم والتنفيذ.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"